الأمم المتحدة

E/CN.6/2016/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 March 2016
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

حوار تفاعلي بين الوزراء بشأن بناء تحالفات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية

موجز أعدته الرئيسة

١ - في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، عقدت لجنة وضع المرأة، في اجتماعها السابع في إطار جزئها الوزاري، جلسة تحاور تفاعلي بين الوزراء بشأن بناء تحالفات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

٢ - وترأست جلسة الحوار تاتو غودينهو، الوزيرة المكلفة بالسياسات المتعلقة بعمل المرأة والاستقلال الاقتصادي في البرازيل، وتولى أنطونيو دي أغويار باتريوتا، رئيس لجنة وضع المرأة، مهمة إدارة الحوار. وافتُتح الاجتماع بكلمة استهلالية موجزة أدلى بها كل من الرئيسة ومدير الحوار. وتبادل الوزراء والمسؤولون الرفيعو المستوى من ٢١ دولة عضو الممارسات

240316 230316 16-04558 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجيدة والطرائق والمبادرات المقررة وغيرها من الجهود الرامية إلى بناء تحالفات. وأسهم ١٠ ممثلين عن منظمات غير حكومية بوجهات نظرهم. وعلقت جلسة الحوار بتعليقات ختامية قدمها كل من مدير الحوار والرئيسة.

دور التحالفات والشراكات

٣ - أقر المشاركون بالإجماع بأهمية بناء تحالفات وشراكات مع المجتمع المدني، وقدموا أمثلة على التعاون والتفاعل العمليين على الصعيد الوطني.

٤ - وأكد المشاركون أن النساء والفتيات يشكلن قوة دافعة للتغيير، وأن الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو التزام عالمي. وأعربوا عن رأي مفاده أن الكثير من العمل الذي يمكن الاستفادة منه لتعجيل وتيرة التقدم قد أنجز، وذلك على الرغم من أن جميع البلدان واجهت صعوبات. وأكدوا أهمية الشراكات السياسية والاستراتيجية لتعزيز الإصلاح والتأثير في السياسات، وأشاروا إلى أن مشاركة المجتمع المدني في بلدانهم أسهمت في اعتماد تشريعات تراعي الفوارق بين الجنسين، وعززت عمليات صنع القرار والعمليات الديمقراطية. وقدم بعضهم أمثلة على مشاركة منظمات المجتمع المدني في آليات الرصد والمساءلة.

٥ - وعرض المشاركون رؤاهم المتعلقة بأهمية البيئات الآمنة والمؤاتية وشددوا على تلك الأهمية لكي يسهم المجتمع المدني مساهمة فعالة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك أهمية المركز القانوني لمنظمات المجتمع المدني وحمايتها لتأدية عملها. ومن اللازم توفير الموارد الكافية للآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، فضلا عن المنظمات النسائية من أجل توسيع نطاق فرص التدخل والعمل. وطُرح اقتراح يدعو إلى توجيه موارد من النفقات العسكرية لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦ - وسلط المتكلمون الضوء على أدوار ومساهمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة والجماعات النسائية، والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة، ومنظمات القواعد الشعبية، والنقابات، والزعماء الدينيين، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوقهن الإنسانية. وينبغي تعبئة الشباب، ولا سيما الشابات، وكذلك الرجال والفتيان للعمل من أجل المساواة بين الجنسين. وتم التشديد على مساهمات مختلف أصحاب المصلحة بهدف بناء توافق سياسي واجتماعي في الآراء

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبهدف تغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية والممارسات الثقافية.

٧ - وقدم متكلمون أمثلة عن العمليات التشاورية بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني. وفي رأيهم لئن لم يكن من السهل دائما إجراء مشاورات وإقامة حوار، فإن المشاورات والحوار ضروريان لإحداث تغيير. وتتراوح هذه العمليات بين المناسبات غير الرسمية والجلسات الرسمية. وفي بعض البلدان، توجد آليات شاملة للجميع تتألف من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية وغيرها من أصحاب المصلحة. وذُكر التنسيق بين الوزارات، وتعيين جهات تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية في مختلف الوزارات تعمل مع المجتمع المدني والشركاء الآخرين، وذُكر كذلك التعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية. واستُشهد بمثال ما يسمى بحقوق المرأة الدبلوماسية في المفاوضات الدولية.

٨ - وحظيت فرصة إجراء حوار في صلب لجنة وضع المرأة بالترحيب. ورحب ممثلو المنظمات غير الحكومية بالتحالفات وناقشوا طائفة من المجالات التي تكون فيها الشراكات قد أحدثت تغييرا في حياة النساء والفتيات، وفي المجتمع بأسره.

مجالات إقامة تحالفات وشراكات

٩ - سلط المشاركون الضوء على الفرص السانحة فيما يتعلق بنُهج أصحاب المصلحة المتعددين من أجل بلوغ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وتنفيذ مجمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني. واستدعى تنفيذ الخطة الجديدة تعزيز الهياكل والآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي ينبغي أن تشمل الدعم وتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات النسائية.

١٠ - وسلط المشاركون الضوء على القوانين وخطط العمل والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فضلا عن عمليات الميزنة والبرمجة المراعية للمنظور الجنساني المطبقة دعما للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعمل الكثير من أصحاب المصلحة على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات الذي لا يزال يشكل تحديا كبيرا. ونُوقشت أيضا مسألة العمل من أجل معالجة وضع الأطفال والريفيات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمهاجرات ونساء الشعوب الأصلية، والمسنات. وتم التشديد على دور المرأة في المصالحة الوطنية بعد مرحلة النزاع. وأُحيط علما بالجهود الرامية إلى تعزيز المساواة في الأجر عن العمل المتساوي والعمل المتساوي القيمة، وإتاحة الإجازة الوالدية، وتم التشديد على ضرورة امتثال القطاع الخاص

للأحكام السارية. وذُكر العمل التعاوني من أجل تحسين قانون الأسرة والجنسية. وأكد المشاركون ضرورة الوصول إلى جميع النساء والفتيات، ولا سيما اللاتي تخلفن كثيرا، وبالأخص اللاتي تعرضن لأشكال متعددة من التمييز.

١١ - وشدد المتكلمون على أهمية إذكاء الوعي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتم التنويه بدور الأمم المتحدة وأمينها العام في تعزيز المساواة بين الجنسين ووُجه نداء يدعو إلى تعيين امرأة في منصب الأمين العام المقبل.